

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/44/800

27 November 1989

ARABIC

ORIGINAL : ARABIC/ENGLISH/FRENCH/
RUSSIAN/SPANISH

الدورة الرابعة والأربعون

البند ١٨ من جدول الأعمال

العقد الدولي للقضاء على الاستعمار

تقرير الأمين العام

المحتوياتالمفحة

٢	أولا - مقدمة
٤	ثانيا - الردود الواردة من الدول الأعضاء
٤	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
٦	الأرجنتين
٨	الأردن
٩	أستراليا
١٠	جمهورية إيران الإسلامية
١٢	تشاد
١٤	تشيكوسلوفاكيا
١٧	جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية
١٩	جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية
٢١	الجمهورية الدومينيكية
٢١	الجمهورية الديمقراطية الألمانية
٢٣	كندا
٢٤	كوبا
٢٦	مصر
٢٧	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
٢٨	نيوزيلندا

المحتويات (تابع)

المفحة

٢٩	 شالسا - الردود الواردة من الدول غير الاعضاء
٢٩	 جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
٣٠	 رابعا - الردود الواردة من المؤسسات الداخلة في منظومة الامم المتحدة .
٣٠	 منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
٣١	 منظمة الطيران المدني الدولي
٣٢	 منظمة الصحة العالمية

أولا - مقدمة

١ - اعتمدت الجمعية العامة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، في دورتها الثالثة والأربعين القرار ٤٧/٤٣ المعنون "العقد الدولي للقضاء على الاستعمار" . وفي الفقرة ٢ من ذلك القرار طلبت الجمعية العامة الى الأمين العام " أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين تقريراً يتيح للجمعية أن تنظر في خطة عمل تستهدف تحقيق عالم خال من الاستعمار مع مقدم القرن الحادي والعشرين وأن تعتمد هذه الخطة" .

٢ - ووفقاً لذلك ، قام الأمين العام في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، بإحالة نص القرار ٤٧/٤٣ الى جميع الدول والمؤسسات في منظومة الأمم المتحدة ودعاها الى تقديم اقتراحاتها فيما يتعلق بإعداد التقرير المطلوب منه . ويرغب الأمين العام في إبلاغ الدول الأعضاء بأنه تلقى في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ١٦ رداً من دول أعضاء ، ورداً من دولة غير عضو وثلاثة من مؤسسات داخل منظومة الأمم المتحدة .

٣ - ولتمكين الأمين العام من إعداد مشروع خطة عمل على أوسع نطاق ممكن ، وتمشياً مع طلب الجمعية العامة ، يلزم أن يتلقى آراء هذه الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي ما يزال يتعين عليها الرد على رسالته المؤرخة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ .

٤ - وينبغي أن ترد هذه الردود في موعد لا يتجاوز ١ نيسان/أبريل ١٩٩٠ كيما يمكن إعداد مشروع خطة العمل وتعميمها على الدول الأعضاء والمؤسسات قبل انعقاد الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة بوقت كاف .

٥ - وأحاط الأمين العام علماً بالإجراءات الأخيرة التي اتخذها المجتمع الدولي تأييداً للقرار ٤٧/٤٣ . ففي المؤتمر التاسع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز الذي عقد في بلغراد في الفترة من ٤ الى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، أعرب الأعضاء عن رغبتهم في الإسهام بفعالية في تنفيذ خطة عمل للأمم المتحدة من أجل تنفيذ العقد وقرروا أن يسندوا الى مكتب التنسيق مهمة إعداد خطة عمل لحركة عدم الانحياز وإنشاء فريق عامل لحركة عدم الانحياز . وعلاوة على ذلك ، اعتمدت الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية مؤخراً قراراً بشأن العقد الدولي تلتزم فيه منظماتهم بالمشاركة بشكل كامل في الأنشطة التي ستضطلع بها الأمم المتحدة خلال العقد .

٦ - وللأسباب الواردة أعلاه ، قصر الأمين العام التقرير المؤقت التالي على إيراد نسخ من نصوص الردود التي وردت حتى الآن .

ثانيا - الردود الواردة من الدول الأعضاء

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

[الأصل : بالروسية]

[٢٩ أيار/مايو ١٩٨٩]

١ - يعتبر الاتحاد السوفياتي ان القرار الذي اتخذته الجمعية العامة باعلان الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ العقد الدولي للقضاء على الاستعمار ، مبادرة جاءت في حينها ، تواكب روح التغييرات الإيجابية التي تحدث في العالم ، كما يعتبره خطوة عملية من أجل تعبئة المجتمع الدولي لمناهضة الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري وتؤكد تفوق القيم الانسانية العالمية في مجال السياسة العالمية ، وتعمل على تحقيق نظام عالمي مؤسسي وفقا للقيم الديمقراطية .

٢ - وقد قامت الأمم المتحدة بدور بارز في عملية القضاء على الاستعمار التي أحدثت تغييرا كبيرا في الوجه السياسي للعالم . وقد أعطى اعتماد الجمعية العامة في سنة ١٩٦٠ ، بناء على مبادرة الاتحاد السوفياتي ، لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، دفعة معنوية وسياسية هامة لحملة التحرير الوطني . ويجب أن يشكل العقد الدولي المرحلة الحاسمة في تنفيذ هذا الإعلان التاريخي تنفيذا كاملا .

٣ - ويبدأ هذا العقد في وقت يتم فيه تسجيل تحوّل ملحوظ ، سواء في أنشطة الأمم المتحدة أو في السياسة العالمية بمفهوم عامة ، يحبذ اتخاذ إجراءات ملموسة ويسعى الى تحقيق توازن في المصالح لدى معالجة القضايا الدولية البالغة التعقيد . والشروع في ١ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، في تنفيذ عملية الأمم المتحدة الرامية الى حصول ناميبيا على استقلالها ، إنما هو دليل عملي على هذا الاتجاه . ويعتبر الاتحاد السوفياتي أن مهمة الأمم المتحدة تتمثل في تحقيق التحرير الوطني لناميبيا تحقيقا تاما ، وضمان تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) تنفيذا حقيقيا . كما أنه يعتقد أن انضمام ناميبيا الى أسرة الدول الافريقية المتساوية سيعطي زخما للأنشطة التي تظطلع بها الأمم المتحدة فيما يتعلق بالعقد الدولي ككل .

٤ - ولا شك ، أن النشاط الذي يتم به تأكيد مبادئ الفكر السياسي الجديد وتطوير ، النهج الشامل المتبع في تعزيز الأمن الدولي ، سيكون له أثر حاسم على مدى تحقيق أغراض العقد . ويعتبر الاتحاد السوفياتي حرية اختيار السياسة ، عنصرا أساسيا من عناصر الفكر الجديد . ويؤمن بأن هذا المبدأ يسري بنفس القوة على كافة شعوب الاقاليم التابعة ، وأنه ينبغي أن يصبح معيارا عالميا في الحياة الدولية ، على ألا يستخدم لتبرير اتخاذ أي إجراء مخالف لأحكام الميثاق فيما يتعلق بالاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، على نحو ما يحدث في ميكرونيزيا .

٥ - إن القضاء التام على الاستعمار يعتمد على الجهود المكثفة والمتواصلة التي يبذلها المجتمع العالمي في مجالات متنوعة للغاية من مجالات العلاقات الدولية . وما زالت مسألة الأنشطة العسكرية التي تفضل بها الدول الاستعمارية في الاقاليم التي تقوم بإدارتها ، مسألة مطروحة . وسيشكل تنفيذ الاقتراح الذي قدمه الاتحاد السوفياتي في الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح^(١) والذي دعا فيه الى إزالة الوجود العسكري الاجنبي والقواعد العسكرية الاجنبية من اقاليم البلدان الاخرى بحلول عام ٢٠٠٠ ، مساهمة رئيسية في تهيئة ظروف تمكن الشعوب المستعمرة من التقدم نحو تحقيق تقرير المصير .

٦ - ويستهدف العقد الدولي المساعدة على تعزيز الاعتماد الذاتي السياسي والاقتصادي للدول المستقلة حديثا . ويرى الاتحاد السوفياتي أنه ينبغي الاهتمام بصياغة ضمانات موثوق بها للمحافظة على أمن تلك البلدان بعد نيل الاستقلال . كما ينبغي للأمم المتحدة أن تبذل جهودا عملية للحيلولة دون إنجراف الدول الجديدة مع تيار التنافس العسكري ، وأن تشركها بنشاط في عملية نزع السلاح .

٧ - ويعتقد الاتحاد السوفياتي أنه بوسع الأمم المتحدة أن تشرع في اتخاذ تدابير فعّالة لتسريع بعملية النضج الوطني في المجال الاقتصادي كجزء من الجهود المبذولة في إطار العقد الدولي . وقد وصف استغلال الجهات الاقتصادية الاجنبية للموارد الطبيعية للاقاليم على نحو يتعارض مع مصالح السكان المحليين وصفا حقيقيا ، فسي قرارات الأمم المتحدة ، بأنه يشكل عقبة أساسية أمام تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقيام الأمم المتحدة ببذل جهود أكثر فعالية لإعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية على أسس عادلة وديمقراطية ، وإنشاء نظام اقتصادي دولي جديد ، وإيجاد وسائل فعّالة لمعالجة مشكلة الدين الخارجي ، وترجمة الصلة بين نزع السلاح والتنمية ، الى سبل عملية إنما يعتبر من المهام ذات الاولوية التي تعهد اليها .

٨ - ومن الجلي ، أنه إذا أريد للعقد الدولي أن يحقق أهدافه بنجاح ، فإنه ينبغي تسخير كافة إمكانيات هيئات الأمم المتحدة لهذا الغرض ، وأن يتم أيضا إشراك أكبر عدد ممكن من الدول في هذا النشاط على أساس جديد . ويعتقد الاتحاد السوفياتي ، الذي يؤيد تعزيز فعالية المنظمة بمفحة عامة ، أنه سيكون من المستصوب في إطار هذا العقد ، بحث مسألة كيفية جعل اللجنة الخاصة للـ ٢٤ أكثر دينامية . ويرى أن التوسيع المقترح لنطاق الأنشطة التي تفضل بها تلك اللجنة بحيث يشمل المسائل السياسية بالإضافة الى المسائل الاقتصادية والاجتماعية والإعلامية أيضا ، جدير بالاهتمام . ويرى الاتحاد السوفياتي كذلك أن فكرة وضع برنامج تحت رعاية الأمم المتحدة لحماية الأمن البيئي لشعوب الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي فكرة هامة تتعلق بهذا الموضوع .

٩ - إن للمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام الجماهيري ، دورا هاما تؤديه في هذا المجال بالتعاون مع الأمم المتحدة لتعبئة المجتمع الدولي من أجل تحقيق غايات العقد الدولي وأهدافه . وتبدو أنه من المستصوب أيضا أن تباشر المنظمة منذ الآن تطبيق برنامج مناسب لتغطية أخبار العقد ، بما في ذلك إجراء استعراض للموارد المتوفرة عن كفاح الشعوب من أجل تقرير المصير والاستقلال ، وعن دور حركات التحرير الوطني والجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في ميدان إنهاء الاستعمار .

١٠ - وما زال التضامن مع الشعوب التي تكافح من أجل القضاء على الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري وتحقيق الاستقلال الوطني ، من المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية التي يتبناها الاتحاد السوفياتي . ويعرب اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية عن دعمه وتأييده لأهداف العقد الدولي السامية والنبيلة ، ويبدي استعداداه للسعى بنشاط من أجل تحقيق تلك الأهداف .

الارجنتين

[الاصل : بالاسبانية]

[٢ أيار/مايو ١٩٨٩]

١ - إن مسألة جزر مالفيناس من ضمن حالات الاستعمار التي لم تحل بعد . والحالة الاستعمارية للجزر ، التي تنتمي بحق الى جمهورية الارجنتين ، بدأت منذ احتلال المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية لها بالقوة في عام ١٨٣٣ . ولم تقبل جمهورية الارجنتين هذه الحالة أو تقر بمحتها في أي وقت من الاوقات ودخلت منذ ذلك الوقت في نزاع تاريخي على السيادة مع حكومة المملكة المتحدة .

٢ - ومنذ عام ١٩٤٦ ، وجزر ماليفيناس مدرجة على قائمة الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي سينتهي استعمارها . وفي عام ١٩٦٥ ، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة مقررها الاول بشأن هذا الاقليم (القرار ٢٠٦٥ (د - ٣٠) . وبالإضافة الى ذلك ، اتخذت الجمعية العامة القرارات التالية بشأن هذه المسألة : ٣١٦٠ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ ، و ٤٩/٣١ المؤرخ في ١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ ، و ٩/٣٧ المؤرخ في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ ، و ١٢/٢٨ المؤرخ في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ ، و ٦/٣٩ المؤرخ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ، و ٢١/٤٠ المؤرخ في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، و ٤٠/٤١ المؤرخ في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، و ١٩/٤٢ المؤرخ في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، و ٢٥/٤٣ المؤرخ في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ .

٣ - وفي قرارها ٣١٦٠ (د - ٢٨) ، أعلنت الجمعية العامة صراحة أن السبيل الى إنهاء هذه الحالة الاستعمارية في الجزر هو الوصول الى حل للنزاع بين حكومتين الارجننتين والمملكة المتحدة على السيادة في هذا الاقليم . وتمشيا مع هذا المبدأ الاساسي الوارد في هذا الإعلان وفي إعلانات أخرى . طلبت الجمعية مرارا الى الارجننتين والمملكة المتحدة إنهاء الحالة الاستعمارية في جزر ماليفيناس من خلال إجراء مفاوضات ثنائية ، وفي آخر قراراتها ، بما في ذلك القرار ٢٥/٤٣ ، طلبت الجمعية العامة أيضا الى الأمين العام الاضطلاع ببعثة للمساعي الحميدة من أجل مساعدة الطرفين على الاستجابة لهذه القرارات وغيرها . كذلك طلبت اليه أن يقدم تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ هذه القرارات . وللأسف لم يتمكن الأمين العام حتى الآن من إبلاغ الجمعية بأي تقدم محرز في المسألة . وفي هذا السياق ، اعربت الارجننتين مرارا عن قبولها للقرارات المذكورة واستعدادها للاستجابة لها ، ولكن المملكة المتحدة لم تستجب حتى الآن بنفس الأسلوب .

٤ - وعلاوة على ذلك ، أكدت من جديد حركة بلدان عدم الانحياز بصفة مستمرة ومتكررة تأييدها التام لحق جمهورية الارجننتين في استعادة سيادتها على جزر ماليفيناس من خلال المفاوضات . وتكرر هذا الموقف الحازم في مؤتمرات القمة والمؤتمرات الوزارية للحركة ، بما في ذلك المؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز الذي عقد في هراري في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، ومؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز الذي عقد في نيقوسيا في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ .

٥ - ومن رأي حكومة الأرجنتين ، أنه ينبغي للأمم المتحدة مرة أخرى أن تدعو حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة ، مع التعاون القيم للأمين العام ، الى استئناف المفاوضات دون تأخير بشأن المشاكل المعلقة بين البلدين ، بما في ذلك جميع النواحي المتعلقة بمستقبل جزر مالفيناس ، وفقا للقرار ٥٥/٤٣ وغيره من قرارات الجمعية العامة ذات الصلة .

٦ - والاحترام والامتنان التامان لقرارات الجمعية العامة بشأن مسألة جزر مالفيناس هما الطريق الى حل عادل ودائم للنزاع المتعلق بالسيادة على هذا الاقليم المستقر ، وسيقوم بفعالية وبشكل ملموس في تحقيق الهدف العالمي ، المذكور في القرار ٤٧/٤٣ ، وهو تحقيق عالم خال من الاستعمار مع مقدم القرن الحادي والعشرين .

الأردن

[الاصل : بالعربية]

[٥ نيسان/ابريل ١٩٨٩]

١ - صوت وفد المملكة الاردنية الهاشمية لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٤٧/٤٣ والصادر بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ والمعنون "العقد الدولي للقضاء على الاستعمار" ، وذلك انطلاقا من موقف الاردن الثابت القائل بضرورة منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وحق الشعوب في تقرير مصيرها دون ضغط أو تدخل خارجي .

٢ - يؤكد الأردن ان استمرار الاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره ، بما فيها الاحتلال الاجنبي لأراضي الغير ، أمر يتنافى مع ميثاق ومبادئ ومقاصد الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، كما يشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين . وتنشأ حكومة المملكة الاردنية الهاشمية جميع الدول اتخاذ جميع الخطوات اللازمة من أجل القضاء الكامل على الاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره .

٣ - تؤيد حكومة المملكة الاردنية الهاشمية قيام الأمم المتحدة بوضع خطة عمل تستهدف تصفية الاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره واعتماد دول العالم تلك الخطة والعمل على تنفيذها كاملا وبإخلاص . كما يؤيد الأردن إجراء اتصالات مكثفة بين اللجنة الخاصة

المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والدول الأجنبية القائمة بإدارة أو استعمار أو احتلال البلدان والشعوب ، للتوصل الى حل أو اتفاق يضمن منح الاستقلال لتلك البلدان والشعوب ويبعد العالم عن خطر المواجهة والصدام .

أستراليا

[الاصل : بالإنكليزية]

[١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٩]

١ - ان أستراليا ليسرّها أن تبلغ الأمين العام أنها ملتزمة إلتزاماً قوياً منذ أمد بعيد بإنهاء الاستعمار وتساند بنشاط مبادئ إنهاء الاستعمار المنصوص عليها في قرارات الجمعية العامة .

٢ - وقد أعادت أستراليا الاستقلال الى اقليمين مشمولين بوصاية الأمم المتحدة ، هما بابوا غينيا الجديدة وناورو بمشاركة كاملة من الأمم المتحدة ، وصوت اقليم أسترالي ثالث ، هو جزر كوكس (كيلنغ) لصالح الاندماج مع أستراليا عندما مارس حقه في تقرير المصير في عام ١٩٨٤ في استفتاء عام راقبته الأمم المتحدة وأيدته فيما بعد الجمعية العامة (انظر القرار ٣٩/٣٠) .

٣ - وتتطلع أستراليا في العقد القادم الى الاستمرار في تعزيز وتنويع علاقتها الشئانية مع بابوا غينيا الجديدة ، وقد تولت أستراليا إدارة اقليمي بابوا غينيا الجديدة كإقليم مشمول بوصاية الأمم المتحدة منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية الى أن حصلت بابوا غينيا الجديدة على استقلالها في عام ١٩٧٥ . وفي ادارتها لبابوا غينيا الجديدة التزمت أستراليا بتسهيل التحول النهائي للإقليم الى دولة مستقلة .

٤ - ومنذ ذلك الوقت تقوم بابوا غينيا الجديدة وأستراليا بتنمية علاقة سياسية واقتصادية وثيقة تتسم بالاحترام الكامل المتبادل بينهما بوصفهما دولتين مستقلتين ذاتي سيادة . وستتهدى العلاقات بين بابوا غينيا الجديدة وأستراليا في سيرها نحو القرن الحادي والعشرين ، بإعلان المبادئ المشتركة الذي سيوجه العلاقات بين بابوا غينيا الجديدة وأستراليا . وتزكي أستراليا هذا الإعلان للأمم المتحدة كنموذج لكيفية إدارة العلاقات بين دولتين تربطهما روابط وثيقة تقليدية وتاريخية ، وفقاً لمبدأ الاحترام المتبادل لاستقلال وسيادة ومساواة كل منهما .

جمهورية إيران الإسلامية

[الامل : بالإنكليزية]

[٣ أيار/مايو ١٩٨٩]

١ - إن من دواعي الاسف الشديدة استمرار وجود عدد من الجزر والاقاليم والتابعة التي لا تتمتع بالحكم الذاتي ، حتى بعد مرور أكثر من أربعين سنة على إنشاء الأمم المتحدة .

٢ - ومن المؤلم حقا انه رغم اعتماد الهيئات الدولية القانونية والإنسانية للعديد من البيانات والإعلانات والقرارات فيما يتعلق بالقضاء على التمييز العنصري وتأكيد المساواة بين جميع الناس بغض النظر عن أصولهم العرقية أو جنسياتهم لا تزال تشهد استمرار الدول القائمة بالادارة في ممارسة التمييز ضد السكان الاصليين في الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (الذين هم المالك الحقيقي الرئيسي لتلك الاقاليم) . وما أسوأ من ذلك هو ما تقوم به البلدان القائمة بالادارة من انتهاكات للالتزاماتها ومسؤولياتها الدولية المنصوص عليها في المادة ٧٣ من ميثاق الأمم المتحدة ، وكذلك ما أبدته تلك البلدان من تجاهل ومعارضة لقرارات الجمعية العامة خلال العقود الماضية ، وهي انتهاكات استمرت للأسف دون عقاب .

٣ - ان أملنا الصادق هو ألا تؤدي هذه الانتهاكات ، وما تبديه الدول القائمة بالادارة وبالاستعمار) من عدم إكتراث تام ، الى تعزيز فكرة احتمال مواجهة الأمم المتحدة صعوبات في عملية القضاء مستقبلا على الاستعمار في الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي .

٤ - وفي حين ترحب جمهورية إيران الإسلامية بقرار الجمعية العامة ٤٧/٤٣ المتعلق بالعقد الدولي للقضاء على الاستعمار وتؤيد بحزم خطة العمل المرتاة التي "تستهدف تحقيق عالم خال من الاستعمار مع مقدّم القرن الحادي والعشرين" ، فإنها تقدم في هذا الصدد وجهات نظرها واقتراحاتها التالية :

(١) يمكن للمجتمع الدولي وللدول التي لم تمارس في تاريخها الاستعمار في اقاليم أخرى ، و/أو الدول التي لا تصر حاليا على إدامة الاستعمار في اقاليم أخرى أن تعتمد إجراءات عملية ملائمة ضد الدول التي تتجاهل التزاماتها الدولية عند ادارة

الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، مما يعرقل عملية نيل هذه الاقاليم استقلالها الذاتي واستقلالها ، وذلك من أجل حمل تلك الدول ، من خلال التدابير السياسية والاقتصادية وغيرها من التدابير ، على الاضطلاع بمسؤولياتها الملزمة . وفي هذا الإطار ، يجب مطالبة الدول القائمة بالادارة بزيادة تعاونها الوثيق مع الامم المتحدة والاسراع في منح الاستقلال للاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . وإلى جانب تحسين الاحوال في تلك الاقاليم وتحسين احوالها الاجتماعية الاقتصادية ، وتنمية وعي السكان الاصليين بالحكم الذاتي وقدرتهم عليه ، يجب على الدول القائمة بالادارة أن تقوم ، بالتعاون الوثيق مع الامم المتحدة ، بوضع وتقديم خطط مرحلية معينة لمنح الاستقلال لتلك الاقاليم ، تتضمن الجدول الزمني اللازم لانتقال السلطة الى السكان الاصليين . وفي إطار هذه الخطة ، ينبغي أن تولى الاولوية في نيل الاستقلال للاقاليم التي تتمتع بأحوال أفضل ، ويجب توفير ما يلزم للشروع في برامج ملائمة لإعداد الاقاليم الاخرى للحكم الذاتي ؛

(ب) يمكن للمجتمع الدولي أن يطلب الى الدول القائمة بالادارة الإسراع في الإفراج عما لديها من إحصاءات ومعلومات تتعلق بتلك الاقاليم وتقديمها الى الامم المتحدة على فترات أقصر كثيراً مما كانت عليه الحال حتى الآن . وبالإضافة الى ذلك ، يجب على الدول القائمة بالادارة أن تتعاون بصورة وثيقة مع ممثلي الامم المتحدة وخبرائها الموفودين الى تلك الاقاليم ، وأن تمدهم بما يلزم من تسهيلات للاضطلاع بواجباتهم ؛

(ج) يمكن أن يعتمد المجتمع الدولي ، استخدام سلطته ووسائله ، تدابير صارمة ضد الدول القائمة بالادارة وضد الدول غير الاستعمارية التي حولت تلك الاقاليم الى مصب لنفاياتها النووية أو حولتها الى أراضٍ لتجربة أسلحتها النووية ، أو التي أقامت قواعد عسكرية في تلك الاقاليم وحافظت عليها . ويجب كذلك على المجتمع الدولي الحيلولة دون مثل هذه الاعمال والتدابير في المستقبل ؛

(د) للمجتمع الدولي أن يطالب أي دولة قائمة بالادارة أو أي دولة أخرى تعرقل سياساتها العسكرية عملية الاستقلال في الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بأن تضع حدا لهذه الاعمال الإنسانية بأن تعتمد تدابير تسمح باستخدام هذه القواعد والمنشآت العسكرية لأغراض سلمية وبتحويل ملكيتها تدريجياً الى السكان الاصليين في تلك الاقاليم . ووجود مثل هذه القواعد والمنشآت يساهم في نشوء الازمات في تلك الاقاليم ، ويهدد السلم والامن الدوليين ، وهو ما لا يتماشى مع ما تتحمله الدول

القائمة بالادارة من مسؤوليات إزاء الاقاليم وينتهدك الفقرة (ج) من المادة ٧٣ من ميثاق الأمم المتحدة . وفي هذا الصدد ، يجب وفقا لل فقرات (أ) و (ب) و (د) من المادة ٧٣ من الميثاق أن يطالب المجتمع الدولي الدول القائمة بالادارة بأن ترصد تكلفة إقامة مثل هذه القواعد والمنشآت والاحتفاظ بها في الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، تحقيقا للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية والتطوير السياسي والتنمية الثقافية للأقاليم لأجل تهيئة المجال أمام هذه الاقاليم لتقرير مصيرها ونوال استقلالها ؛

(هـ) سعيا لتفادي التكرار المحزن للتجارب السابقة ، ولتهيئة الجو كمي ينفذ المجتمع الدولي تدابير عملية فعالة بهدف القضاء على الاستعمار ، يلزم أن نعتد تدابير صارمة ضد البلدان التي تدعم الأعمال اللاشرعية واللاإنسانية التي تقتربها دول معينة قائمة بالادارة في الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، بما يحول دون مساهمة هذا الدعم التعبوي في استمرار الاستعمار وزيادة تأخير منح هذه الاقاليم استقلالها ؛

(و) يمكن للدول الاعضاء في الأمم المتحدة - ان امتلكت الارادة السياسية - أن تقدم دعمها الكمي ، فضلا عن دعمها النوعي ، للوكالات الدولية المتخصصة التابعة للأمم المتحدة بما يمكنها من الشروع في تنفيذ برامج تشييفية للسكان الاصليين في هذه الاقاليم من أجل إعدادهم لممارسة حكمهم الذاتي في المستقبل . وينبغي ، طبعاً ، أن تكون برامج عمل هذه الوكالات برامج شاملة بما فيه الكفاية لاحتواء جميع المجالات اللازمة لتسيير شؤون اقليم يتمتع بالاستقلال الذاتي ولتوفير التدريب للقوى العاملة الكفء في كل مجال من أجل الاستعاضة عن الموظفين الاجانب التابعين للدول القائمة بالادارة تعويضا فعالا . وستحول هذه السياسة دون ظهور فراغ في القوى العاملة بعد رحيل القائمين بالادارة عن تلك الاقاليم ؛

(ز) يجب أن تطالب الأمم المتحدة بأن تهيئ الدول القائمة بالادارة الظروف الملائمة لعملية الاستعاضة هذه وبأن توافق على أن تخفض تدريجيا وجودها المادي في تلك الاقاليم باسناد الوظائف الى سكان أصليين مدربين تدريبا جيدا . وينبغي للأمم المتحدة أن ترسم ، بالتشاور مع الدول القائمة بالادارة ، طريقة تنفيذ عملية الاستعاضة . ويمكن أن تؤدي الأمم المتحدة دورا فعالا في هذه "الفترة الانتقالية" . واذا أبقت دولة معينة عدم رغبتها في التعاون مع الأمم المتحدة في عملية الاستعاضة

ورغبت في اللجوء الى سياسة العرقلة في هذا الصدد ، يمكن للمجتمع الدولي باجراءاته العملية أن يقنع تلك الدولة أو الدول بالوفاء بالتزاماتها والتعاون مع الأمم المتحدة ؛

(ج) ضمانا للنجاح في هذا الصدد ، تلزم الإشارة الى أنه يجب على الوكالات الدولية المتخصصة التابعة للأمم المتحدة أن تعتمد ، بالاشتراك مع الهيئات النقدية الدولية ، تدابير ملائمة تهدف الى مساعدة شعوب الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ووضع البرامج اللازمة لتعزيز حركات التحرر الشعبي وإعدادها للعيش في عالم حديث بغية تهيئة الجو لنيل الاستقلال بالوسائل السلمية وللحيلولة دون وقوع المزيد من العنف وهدر الدماء الناتجين عن التعجل في القضاء على الاستعمار . وينبغي أن تستمر مختلف برامج العون والمساعدة التي تقدمها هذه الهيئات والوكالات الى حين بلوغ الاستقلال في تلك الاقاليم . كما ينبغي أن تستمر هذه المساعدة حتى بعد الاستقلال ، الى أن ترسخ في الدول حديثة العهد بالاستقلال دعائم الاستقلال السياسي والاقتصادي الحقيقي .

تشاد

[الأصل : بالفرنسية]

[٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٩]

١ - في رأي الحكومة التشادية ، ان وضع خطة عمل تهدف الى تحرير العالم من الاستعمار بحلول مطلع القرن الحادي والعشرين يوحى باتخاذ التدابير التالية :

(١) التزام المجتمع الدولي بممارسة ضغوط سياسية ودبلوماسية على السلطات الاستعمارية لحثها على أن توجد في الاقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ظروفًا من شأنها تمكين الشعوب المعنية من أن تمارس ، بحرية ودون أي تدخل ، حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال . ولبلوغ هذا الهدف ، ينبغي جمع المعلومات المتعلقة بتطور هذه الظروف وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) .

(ب) مناشدة السلطات الاستعمارية أن تضع على الفور حدا للاستغلال المخزني للموارد البشرية والطبيعية للأقاليم التي تقوم بإدارتها واستخدام بعض هذه الموارد للأغراض العسكرية .

(ج) القيام بأنشطة لزيادة وعي المجتمع الدولي عن طريق عقد اجتماعات جماهيرية وحلقات دراسية ، وبث برامج إذاعية وتليفزيونية ، ونشر مقالات في الصحف الوطنية اليومية ، عن الاستعمار ومظاهره المختلفة .

(د) تعبئة اتحادات الشباب والاتحادات النسائية والمهنية والنقابات العمالية حول موضوع ذي أولوية مثل موضوع "الاستعمار جريمة ضد الانسانية" .

(هـ) انشاء أفرقة دراسية تعمل من أجل زيادة وعي البلدان والمؤسسات الدولية ، وتعبئتها ، بغية تحقيق مثل السلم التي من شأنها تمكين كل انسان من أن يعيش حياته بالكامل مع المساواة في الفرص والحقوق والواجبات .

٢ - هذه هي الاقتراحات والتعليقات التي تشكل مساهمة حكومة جمهورية تشاد في وضع خطة العمل هذه .

تشيكوسلوفاكيا

[الأصل : بالانكليزية]

[٢ أيار/مايو ١٩٨٩]

١ - تبذل الجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية دائما قصارى جهدها من أجل القضاء التام على بقايا الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري ، وتؤيد أعمال جميع الدول الواقعة تحت السيطرة الأجنبية لحقها في تقرير مستقبلها بحرية . ومما كان له أهميته الخاصة في الكفاح من أجل تقرير المصير للشعوب المستعمرة هو اعتماد اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الذي سيحتفل المجتمع الدولي بأسره بذكراه السنوية الثلاثين في العام المقبل . ومن شأن هذه المناسبة أن تعطي قوة دفع كبيرة ، معنويا وسياسيا ، لعملية انتهاء الاستعمار برمتها .

٢ - إن ما حققته الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره من نجاح في مجال انتهاء الاستعمار هو أمر لا يمكن انكاره . ومن دواعي تقديرنا العظيم انه منذ اعتماد اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، تحرر أكثر من ٥٠ بلدا من اضطهاد الاستعمار . واننا نتابع بأمل العملية التي تم الشروع فيها بهدف منح الاستقلال لناميبيا ، حيث يشارك مراقبون عسكريون من تشيكوسلوفاكيا في قوات فريق الأمم

المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال . واننا على ثقة من أن شعب الصحراء الغربية أيضا ستتاح له في المستقبل القريب فرصة ممارسة حقه غير القابل للتصرف فيما يتعلق بتقرير مصيره .

٣ - بيد أنه حتى بعد أن تحمل ناميبيا على استقلالها وبعد التوصل الى تسوية لمسألة الصحراء الغربية فإن عملية انتهاء الاستعمار لن تكون بعد قد وصلت الى نهايتها . وترى الجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية انه من الضروري لخطه العمل التي تستهدف تحقيق عالم خال من الاستعمار مع مقدم القرن الحادي والعشرين ، أن تعهد الى اللجنة الخاصة بمهمة استعراض تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الى أن يحين الوقت الذي يمكن فيه لسكان آخر اقليم غير متمتع بالحكم الذاتي من ممارسة حقه في تقرير مستقبله بحرية . ولا ينبغي لمسائل مثل حجم الاقاليم التابعة المتبقية أو عزلتها الجغرافية أو مواردها المحدودة أن تؤثر بأي حال من الأحوال على التطبيق التام لاحكام الاعلان على هذه الاقاليم أيضا .

٤ - ومن أجل بلوغ الهدف المتمثل في تحقيق عالم خال من الاستعمار مع مقدم القرن الحادي والعشرين ، ينبغي لخطه العمل أن تتناول جميع الشروط الاساسية اللازمة لاختتام عملية انتهاء الاستعمار اختتاماً ناجحاً . وفي رأي الجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية ، فإن هذه الشروط الاساسية تشمل ، بوجه خاص ، على ما يلي :

(أ) مواصلة الجهود لمنع الأنشطة والممارسات التي من شأنها تشجيع المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها في المناطق غير المتمتعة بالحكم الذاتي والتي تعرقل تنفيذ أحكام اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛

(ب) قيام جميع الدول الاعضاء باعتماد تدابير تشريعية وإدارية وغيرها من التدابير لمنع رعاياها والشركات الخاضعة لولايتها القضائية من الاشتراك في هذه الأنشطة والممارسات ؛

(ج) مواصلة الجهود لمنع إساءة استخدام الاقاليم التابعة لأغراض عسكرية ؛

(د) قيام جميع الدول الاعضاء باعتماد التدابير اللازمة لمنع تدفق المهاجرين الى الاقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي على نحو يهدد بتغيير الهيكل الديموغرافي لسكانها ، مما يؤدي الى نشوء عقبة رئيسية على طريق ممارستها الحقيقية لحقها في تقرير المصير ؛

(هـ) اتخاذ خطوات محددة بهدف حل مشكلة طمس الهوية الثقافية والوطنية والتراث الثقافي والوطني للشعوب المستعمرة ومعالجة آثارها مثل البطالة والانشطة الاجرامية ؛

(و) ضمان قيام الدول القائمة بالادارة بتهيئة ظروف واقعية (سياسية واقتصادية وثقافية) من أجل الاختيار الحر بين البدائل القائمة لتقرير المصير ؛

(ز) قيام الوكالات الدولية المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة بمنح التأييد والمساعدة المادية للشعوب غير المتمتعة بالحكم الذاتي .

٥ - وعند تقييم نتائج عملية إنهاء الاستعمار ، ينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن عددا من الدول التي نشأت حديثا لم تتحرر بعد من قيود الاستعمار الجديد ، والتبعية ، والاستغلال ، لاسيما في الميدان الاقتصادي . لذلك ينبغي لخطّة العمل أن توجه الجهود التي تبذلها هيئات الأمم المتحدة نحو الاشراف على تهيئة الظروف من أجل تحقيق المصير وتحقيق التنمية الحرة والمتمتعة بمقومات البقاء بعد حصول الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي حتى الآن على حقها في تقرير المصير ، وإلى المسائل المتصلة بالتغلب على مخلفات الاستعمار وبالضغوط الاستعمارية الجديدة في الدول حديثة الاستقلال .

٦ - وفيما يتعلق باقتراب الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة واعداد خطة عمل تستهدف تحقيق عالم خال من الاستعمار مع مقدم القرن الحادي والعشرين ، فإن الجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية تعيد تأكيد استعدادها للقيام بدور فعال في الكفاح الذي يخوضه المجتمع الدولي من أجل القضاء على جميع بقايا الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري ، وتعرب عن اقتناعها بأنه في ضوء المتغيرات الايجابية الحالية للعلاقات الدولية ، والتي تتسم باتّباع نهج جديدة وببناءة بشكل أكبر نحو حل المشاكل الرئيسية ذات الطابع الانساني الشامل ، فإنه لا مناص من بلوغ الهدف الاسمي المتمثل في تحرير العالم من الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري قبل نهاية هذا القرن .

جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية

[الاصل : بالروسية]

[٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٩]

١ - ما برحت جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، انطلاقا من موقفها المبدئي ، تؤيد ما تبذله الأمم المتحدة من جهود للقضاء على الاستعمار قضاء مبرما . وهي تنظر الى اعلان الجمعية العامة ، في دورتها الثالثة والاربعين ، الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ العقد الدولي للقضاء على الاستعمار ، على أنه خطوة ايجابية سليمة التوقيت .

٢ - وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، إذ تعرب عن رغبتها في تشجيع تحقيق أهداف العقد ، ترى أن عملية وضع وتنفيذ خطة عمل في اطار العقد يجب أن يساندها التنفيذ الكامل لما اتخذته الأمم المتحدة بالفعل من قرارات في ميدان انتهاء الاستعمار . وتندرج تحت هذه القرارات ، على سبيل المثال ، خطة العمل من أجل التنفيذ التام لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها ١١٨/٢٥ ، وخطة عمل الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٢ لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري .

٣ - والعالم يشهد حاليا اتجاها متزايدا - يمثل شرطا هاما لنجاح تحقيق أهداف العقد الدولي - نحو الاحتكام في العلاقات الدولية الى القيم الانسانية المشتركة ، وتعزيز الاسس الديمقراطية للنظام العالمي ، وتأكيد سيادة القانون في السياسة الدولية ، وايجاد حلول سياسية سلمية للمشاكل المعقدة ، والاستفادة على النحو الاكمل مما تتمتع به الأمم المتحدة من قدرة خلاقة على احلال السلم .

٤ - وقد تجلى الاثر الايجابي للجهود السياسية الجديدة في التوصل الى اتفاق بشأن البدء ، في ١ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، في عملية الأمم المتحدة لتحقيق استقلال ناميبيا ، وهي أكبر الاقاليم التي مازالت خاضعة للاستعمار . ومن الضروري ضمان التنفيذ الكامل للاتفاقات المتعلقة بناميبيا . كما أنه ينبغي أن تهيأ لشعوب جميع الاقاليم غير المستقلة امكانية ممارسة حقها في تقرير المصير .

٥ - كذلك ، فإن آخر الاقاليم الواقعة تحت الوصاية ، وهو اقليم ميكرونيزيا ، يجب أن تهيأ له امكانية ممارسة حقه في البت في قضية تقرير المصير والاستقلال ، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ودون ضغوط خارجية ، ومن خلال التعبير الحر عن ارادة شعبه . فالهدف المتمثل في إنهاء الاستعمار انهاء تاما وبغير رجعة لن يتسنى تحقيقه إلا عندما تنال النظم الجديدة للدولة الاستقلال السياسي وتتوافر لها كذلك مقومات البقاء اجتماعيا واقتصاديا ، في ظل الاحترام غير المشروط لحق السكان الاصليين في حرية اختيار سبيل تنميتهم . كذلك ، فإن تنفيذ المقترحات المقدمة بصفة خاصة في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح^(١) ، بشأن ازالة القواعد العسكرية والقضاء حتى عام ٢٠٠٠ على الوجود العسكري الاجنبي في اراضي البلدان الاخرى ، وكذا بشأن وقف الانشطة العسكرية للدول الاستعمارية في الاقاليم الخاضعة لادارتها ، انما يمكن أن يسهم الى حد كبير في تيسير مهمة تحقيق أهداف العقد الدولي للقضاء على الاستعمار والتعجيل بها .

٦ - ان تعزيز النهج الشامل للأمن الدولي ، الذي يكفل للدول الحماية العسكرية والسياسية وكذا الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والقانونية ، انما يساعد على التعجيل بتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وتطهير العلاقات الدولية من النزعات الاستعمارية . ويبدو أن من المناسب ، في هذا الصدد ، تنشيط وتنويع أنشطة هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة ، ولاسيما لجنة الاربعة والعشرين الخاصة . فهذه اللجنة يجوز لها أن تنظر ، على نحو عملي ، لافي الجوانب السياسية فحسب ، وانما كذلك في الجوانب الاقتصادية والايكولوجية والاجتماعية والاعلامية لعملية انهاء الاستعمار انهاء تاما وبغير رجعة . ومن الواضح ان هذه اللجنة الخاصة يمكنها أن تقوم ، فيما بين دورات الجمعية العامة ، بمراقبة التقدم الذي تحرزه خطة عمل العقد مراقبة دقيقة .

٧ - وينبغي أن يعمل برنامج العقد على تشجيع المنظمات غير الحكومية ووسائل الاعلام على تعبئة التأييد الشعبي لأنشطة العقد وأهدافه .

٨ - كذلك ، يمكن أن يضمن البرنامج العملي للعقد مسألة الدعوة الى عقد سلسلة منسقة من الأنشطة - الحلقات الدراسية والندوات واللقاءات - من أجل ابقاء الجمهور على علم تام ، وتعزيز التضامن مع كفاح الشعوب ضد الاستعمار ، مما يساعد على تعزيز احترام حقوق الانسان وحقوق الشعوب ومراعاتها في جميع أنحاء العالم . كذلك ، ينبغي أن تسهل التدابير المزمع ادراجها في خطة عمل العقد من تنمية التعاون الدولي ، واشراك أكبر عدد ممكن من الدول بصورة بناءة في هذا التعاون .

٩ - ان جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، التي توفر كل مساعدة ممكنة لجهود الأمم المتحدة في مجال الحملة المتعلقة بالقضاء التام على الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري ، لعل استعداد للمشاركة بشكل ايجابي في وضع وتنفيذ خطة عمل العقد الدولي للقضاء على الاستعمار .

جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية

[الأصل : بالروسية]

[٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩]

١ - تعتقد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ان قرار الجمعية العامة ٤٧/٤٣ ، الذي يعلن الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ العقد الدولي للقضاء على الاستعمار ، يعتبر مبادرة هامة جاءت في الوقت المناسب وتمثل جهدا حقيقيا لتعبئة المجتمع الدولي للقضاء على الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري ، واطاراً لنظام قانوني ديمقراطي في السياسة والممارسة على الصعيد العالمي خلو من جميع أشكال القمع الوطني .

٢ - وبطبيعة الحال فإن بلوغ أهداف العقد ، الذي سيكون جانباً أساسياً من جوانب العلاقات الدولية في العقد الأخير من هذا القرن سيعتمد اعتماداً كلياً على التطورات السياسية العامة الناشئة والمتطورة التي تتميز باتباع نهج جديدة لحل المشاكل الدولية بالاستناد الى الحوار السياسي وتوازن المصالح والتحول الى التعاون البناء . ومن المهم ، في سياق هذه التطورات ، كفالة احترام حرية الخيار السياسي احتراماً كاملاً ومعاملته كمبدأ عالمي يتعين أن يمتد نطاقه الى شعوب جميع الاقاليم التابعة . ومن شأن هذا العمل أن يضع عقبة لا يمكن تجاوزها في وجه الاعمال التي تُقترف في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة ضد بعض الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي - ومنها على سبيل المثال ، ميكرونيزيا .

٣ - وقد قامت الأمم المتحدة ، التي اعتمدت في عام ١٩٦٠ ، بناء على مبادرة من الاتحاد السوفياتي ، اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥)) ، بدور هام في عملية انتهاء الاستعمار . وينبغي أن يكون العقد الدولي للقضاء على الاستعمار الذي أعلنته ، والتحرير الوطني للشعوب ، بمثابة المرحلة الختامية لتلك العملية .

٤ - ويجب أن توفر التسوية الفورية والكاملة للمسألة الناميبية ، التي تتم الشروع بها في ١ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، زخما قويا للعقد الدولي بأسره . وتتمثل مهمة المجتمع الدولي في تعزيز هذه العملية ، ولاسيما ، في التنفيذ الفعال لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي يمثل الخطة الواقعية الوحيدة لتحرير آخر اقليم مستعمر في افريقيا .

٥ - ويقتضي تنفيذ العقد الدولي قيام الدول في مختلف المناطق ببذل مزيد من الجهود . وفي ميدان النشاط العسكري ، تتمثل المهمة الرئيسية في اشراك دول جديدة بصورة نشيطة في عملية نزع السلاح ، للحيلولة دون جرها الى مواجهة عسكرية ووضع حد لاستخدام الاقاليم المستعمرة والتابعة كقواعد عسكرية ورؤوس جسور . ويعتبر الاقتراح السوفياتي المقدم في الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح^(١) ، الذي يدعو الى ازالة الوجود العسكري الاجنبي من البلدان الاخرى بحلول سنة ٢٠٠٠ ، ذا صلة بوجه خاص في هذا الصدد . وسيكون تنفيذ هذه المبادرة السوفياتية بمثابة خطوة عملية هامة في مجال انتقال الاقاليم التابعة الى مرحلة تقرير المصير .

٦ - وتتمثل احدى العقبات الرئيسية أمام التنفيذ الفوري لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، حسبما تذكر بحق وثائق الأمم المتحدة ذات الصلة ، في نشاط الدوائر الاقتصادية الاجنبية ، وغيرها ، التي تقوم باستغلال الموارد الطبيعية والبشرية للأقاليم ضد مصالح السكان الاصليين . ويعتبر وضع حد لنهب الثروات الوطنية للشعوب المستعمرة ، وايجاد طرق لحل مشكلة الدين الاجنبي ، وتكثيف الجهود لاعادة تشكيل هياكل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس عادل وديمقراطي يعكس في الواقع الترابط بين نزع السلاح والتنمية ، في رأينا ، أهم الواجبات التي يجب على الأمم المتحدة أن تعالجها بغية التعجيل بتنمية الدول الجديدة والتغلب على تخلفها الاجتماعي والاقتصادي . وسيقطع هذا العمل شوطا بعيدا نحو كفالة نجاح العقد .

٧ - وسيتم أيضا تيسير القضاء على الاستعمار عن طريق استخدام الامكانيات التي تملكها هيئات الأمم المتحدة ، وخاصة اللجنة الخاصة المعنية بانهاء الاستعمار ، على أكمل نحو . وفي رأينا ، ان توسيع نطاق أنشطة اللجنة المقترح من الميدان السياسي الى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والاعلامية وفكرة وضع تدابير ، تحت اشراف الأمم المتحدة ، لكفالة السلامة البيئية للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي جديران كذلك بدراسة متأنية .

٨ - ومن المهم كذلك بالنسبة للأمم المتحدة أن تقوم بوضع برنامج اعلامي مناسب لاغراض العقد الدولي بحيث يشمل توزيع مواد تتعلق بأهداف وأغراض العقد وبالنضال الذي خاضته الشعوب المستعمرة من أجل استقلالها وبأهمية القضاء على الاستعمار من أجل تحسين المناخ السياسي في كوكب الأرض .

٩ - أما المنظمات غير الحكومية فلها دور هام تؤديه في مجال بلوغ أهداف العقد .

١٠ - وتقديم الدعم المستمر لنضال الشعوب من أجل تحقيق القضاء الكامل على مظاهر الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري وضمان حقها في التنمية المستقلة كان ، ولايزال ، من بين المجالات الرئيسية للأنشطة التي تقوم بها جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية على الساحة الدولية . وتؤيد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية الأهداف النبيلة للعقد الدولي للقضاء على الاستعمار وهي مستعدة للمساهمة في تطويره العملي .

الجمهورية الدومينيكية

[الأصل : بالاسبانية]

[١١ أيار/مايو ١٩٨٩]

ان حكومة الجمهورية الدومينيكية تعتبر الحرية حقاً من حقوق الانسان الاساسية والطبيعية وبالتالي تؤيد إعداد خطة عمل تستهدف تحقيق عالم خال من الاستعمار مع مقدم القرن الحادي والعشرين .

الجمهورية الديمقراطية الالمانية

[الأصل : بالفرنسية]

[٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨٩]

١ - ظلت الجمهورية الديمقراطية الالمانية تعمل بحزم ، منذ انشائها قبل ٤٠ عاماً تقريباً ، من أجل القضاء على الاستعمار قضاء مبرماً . وموقفها هذا يتمشى مع المبادئ الاساسية لسياستها الخارجية الهادفة الى تحقيق السلم والتفاهم بين الشعوب والتعاون بين جميع الدول . ومن هذا المنطلق أيضاً رحبت الجمهورية الديمقراطية الالمانية

بإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الذي اعتمدته الجمعية العامة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ أثناء دورتها الخامسة عشرة باعتباره حدثا هاما في عمل الأمم المتحدة وساهمت مساهمة فعالة في تنفيذه . ويظهر ذلك في تأييدها للأنشطة ذات الصلة للأمم المتحدة وفي المساعدة المباشرة التي تقدمها الى البلدان الخاضعة للسيطرة الاستعمارية . وظلت الجمهورية الديمقراطية الألمانية تقدم الى الأمين العام بصورة منتظمة معلومات عن الجهود التي تبذلها في هذا الصدد .

٢ - ومنذ اتخاذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، أحرزت الشعوب نجاحا كبيرا في كفاحها من أجل التحرير وإعمال حقها في تقرير المصير . إذ تحرر معظم البلدان من نير الاستعمار . ويشكل انتقال ناميبيا الى الاستقلال الذي بدأ في ١ نيسان/أبريل ١٩٨٩ أحدث مثال لمواصلة عملية إنهاء الاستعمار . ويثبت تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) أن اتخاذ جميع الأطراف المعنية موقفا رشيدا وواقعا يمكن من إيجاد حلول سياسية لمشاكل استعمارية معقدة ظلت معلقة عدة عقود . وينبغي أن يكون هذا المثال مصدرا إلهام في تسوية المنازعات الأخرى الناشئة عن الاستعمار . وقد أدانت الجمعية العامة في عدة مناسبات جميع أشكال الاستعمار الذي يعد ظاهرة بغيضة تتنافى مع روح العصر الحديث وتشكل تهديدا للسلم . وهناك حاجة ملحة الى القضاء على بقايا الاستعمار بصورة نهائية . وبالتالي ، ترحب الجمهورية الديمقراطية الألمانية بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين (القرار ٤٧/٤٣) والذي أعلنت فيها الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ العقد الدولي للقضاء على الاستعمار . غير أنها تأمل أن يتم القضاء على بقايا الاستعمار قبل نهاية العقد .

٣ - وتؤكد الجمهورية الديمقراطية الألمانية من جديد موقفها المتمثل في أن خطة العمل من أجل التنفيذ التام لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين (القرار ١١٨/٣٥) لم تفقد شيئا من صحتها وينبغي استخدامها كأساس في وضع برنامج شامل للعقد . وينبغي أن تركز خطة العمل الجديدة للتسعينات على الصلة الوثيقة بين القضاء على الاستعمار وإحلال سلم عادل ودائم في جميع مناطق العالم . وينبغي إيلاء أهمية خاصة لاحترام حق جميع الشعوب في أن تحدد بحرية نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتنميتها الاجتماعية . ويستلزم نجاح العقد أن تكون للدول الاستعمارية الإرادة السياسية اللازمة لبدء عمليات التنمية في الاقاليم التابعة وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ١٥١٤ (د - ١٥) وعلى نحو يخدم مصالح شعوب تلك الاقاليم . وهذا يعني ، في رأي الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، وضع حد لاساءة استعمال الاقاليم المستعمرة في

الأغراض العسكرية ولادراجها في شبكات قواعد عسكرية ، كذلك وضع حد لاجراء تجارب نووية أو مناورات عسكرية فيها . وينبغي للدول القائمة بالادارة أن تعارض بقوة مجموعات المصالح الاقتصادية الأجنبية التي تتعارض ممارساتها مع مصالح السكان الاصليين وتعيق تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية وتنهب مواردهم الطبيعية .

٤ - وينبغي ايلاء الاهتمام أيضا للكيفية التي يمكن أن يسهم بها العقد في التغلب على التراث الاستعماري لدول افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وللتدابير التي يمكن اتخاذها لوضع حد لممارسات الاستعمار الجديد القائمة على الاستغلال . ويمكن للجنة الـ ٢٤ الخاصة أو اللجنة الرابعة أن تعد دراسات وتقارير وتوصيات كي تعتمدها الجمعية العامة . ومن شأن عقد حلقات دراسية وندوات وجلسات استماع فعالة في مقر الأمم المتحدة وفي الاقاليم التابعة أو في أراضي الدول القائمة بالادارة أن يساعد في تحديد هذه التدابير . وينبغي لوحدات الامانة العامة أن تواصل القيام بأنشطة إعلامية واسعة النطاق ، يكون الغرض منها تمكين الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية من أن تقرر مصيرها ، بحرية تحت رعاية الأمم المتحدة .

٥ - وتؤكد الجمهورية الديمقراطية الألمانية مرة أخرى تصميمها على الاسهام بصورة فعالة في القضاء على الاستعمار .

كندا

[الاصل : بالانكليزية]

[١٧ آب/أغسطس ١٩٨٩]

كان القضاء على الاستعمار منذ الخمسينيات أحد أهم الانجازات التي حققتها الأمم المتحدة . وتعتبر ضخامة عدد الدول الاعضاء في الأمم المتحدة في الوقت الراهن أبلغ شاهد على هذه الحقيقة . وقد يكون إعلان عقد دولي للقضاء على الاستعمار في التسعينيات فرصة للتأمل في النجاح الذي تحقق في الماضي . وينبغي بالتاكيد ألا يسمح للاهتمام الذي يولي لعملية منح حق تقرير المصير للجزر المتناهية الصغر بأن تطفئ على هذه الانجازات . فالطريق الذي أمامنا أقصر كثيرا من الطريق الذي قطعناه بالفعل .

كوبا

[الاصل : بالاسبانية]

[٢٨ نيسان/ابريل ١٩٨٩]

١ - ترى حكومة كوبا الثورية أن الجمعية العامة ، باتخاذها القرار ٤٧/٤٣ بشأن العقد الدولي للقضاء على الاستعمار ، قد برهنت على عزمها الاكيد بخوض المعركة الاخيرة ضد الحصون الباقية لهذا العار الانساني ، وترحب بمقدم عالم خال من هذا الشر في القرن الحادي والعشرين .

٢ - وتحقيقا لهذه الغاية ، تقرر أن تعتمد المنظمة خطة عمل ترى حكومة كوبا أنه ينبغي لها أن تشتمل ، في جملة أمور ، على ما يلي :

(١) مطالبة جميع الدول بما يلي :

١١) في حالة الدول التي لا تزال تتولى ادارة اقاليم أجنبية ، أن تقوم هذه الدول بتهيئة الظروف اللازمة في أقرب وقت ممكن لتمكين شعوب هذه الاقاليم من الحصول على استقلالها السياسي والاقتصادي والعسكري قبل ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٩ وفقا للمبادئ الواردة في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ ؛

١٢) أن تمتنع عن اتخاذ أي تدابير يكون من شأنها ادامة أو فرض السيطرة الأجنبية في بلدان أخرى ؛

١٣) عدم تشجيع جميع المؤسسات التجارية ، بما في ذلك الشركات عبر الوطنية الداخلة في حدود ولايتها القضائية والواقعة تحت سيطرتها ، على مواصلة أو الشروع في الأنشطة التي تضر بالموارد الطبيعية والبشرية للشعوب الواقعة تحت السيطرة الأجنبية ، والتي تعوق تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) كليا أو جزئيا ؛

١٤) إزالة القواعد والمنشآت الحالية والامتناع عن إقامة قواعد ومنشآت جديدة في الاقاليم الواقعة تحت السيطرة الأجنبية ؛

- ١٥' اتخاذ التدابير في مجال التعليم ، والبحث العلمي ، والأنبياء والمعلومات ، من أجل التنفيذ التام والغوري للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) ؛
- ١٦' تعزيز حقوق الانسان للشعوب الواقعة تحت السيطرة الأجنبية ولغثاات الاقليات والعمال المهاجرين من هذه الاقاليم الذين يقعون ضحية للاستغلال الاستعماري ؛
- ١٧' النظر في وضع تشريع بشأن إجراءات الانتصاف لضحايا الاستعمار ؛
- (ب) التوصية باعتماد القوانين وإقامة المؤسسات الوطنية لتعزيز الكفاح ضد الاستعمار ؛
- (ج) إعلان أن الكفاح في سبيل الاستقلال باستخدام جميع السبل اللازمة والممكنة هو كفاح عادل ومشروع ؛
- (د) التأكيد على ضرورة مساهمة الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والمنظمات الإقليمية في القضاء على الاستعمار ؛
- (هـ) تعزيز أعمال ومكانة هيئات الأمم المتحدة المعنية بإنهاء الاستعمار ؛
- (و) مطالبة هيئات الأمم المتحدة المعنية بإنهاء الاستعمار بإجراء دراسة وافية للجوانب التي لم يبت فيها بعد لهذه المسألة ، وتوصية المجتمع الدولي بانتهاج أسلوب فعال للعمل من أجل القضاء التام على هذه الجوانب ، ودراسة حالة الاقاليم الأخرى التي تعتمد بصورة أو بأخرى على دولة أجنبية ، وليست مدرجة حالياً في قائمة الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، بغية التوصية بإدراج هذه الاقاليم في هذه القائمة وتنفيذ التدابير اللازمة المتعلقة بإنهاء الاستعمار ؛
- (ز) ينبغي للأمم المتحدة أن تنظم مؤتمراً دولياً لمكافحة الاستعمار تشترك فيه جميع الدول الاعضاء على الصعيدين الحكومي وغير الحكومي ، لتقدير الحالة الراهنة فيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، وللقيام ، وفقاً لمبادئ هذا القرار ، ولتوصيات ومعايير الهيئات والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم

المتحدة ، ولآراء المنظمات غير الحكومية والرأي العام الدولي ، بتحديد الاقالييم أو الحالات الأخرى التي ينبغي إدراجها في قائمة الأمم المتحدة الرسمية لإنهاء الاستعمار ، بما في ذلك الاقالييم أو الحالات التي كانت مدرجة في القائمة الأصلية في لجنة الأربعة والعشرين الخاصة ، ولكنها لم تعد مدرجة لسبب أو آخر ، رغم أنها لا تتمتع "بمركز" يتصف بالاستقلال الحقيقي ؛

(ج) ينبغي للجنة الخاصة أن تكشف أنشطتها فيما يتعلق بالبعثات الزائرة ، وتنظيم المناسبات الإقليمية مع المنظمات غير الحكومية ، ونشر المعلومات من أجل تعبئة الرأي العام الدولي .

مصر

[الأصل : بالإنكليزية]

[٢٠ آذار/مارس ١٩٨٩]

١ - كانت مصر دائماً من أنصار إنهاء الاستعمار والقضاء عليه ، إذ كانت تعتقد دائماً أن أهداف السلم والأمن والرفاه لا يمكن تحقيقها أو تعزيزها على الصعيد الدولي ما لم يوضع حد للاستعمار . ومصر تشاطر منذ وقت طويل اهتمامات شعوب افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية المناهضة للاستعمار وظلت دائماً ملتزمة بقضية إنهاء الاستعمار باعتبارها قضية عادلة للبلدان والشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية في كل مكان .

٢ - وقد ساهمت مصر مساهمة فعالة في الكفاح الدولي ضد العنصرية الذي بلغ ذروته عندما اتخذت الجمعية العامة قرارها التاريخي ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ .

٣ - وكانت مصر أول من اهتم بقضية إنهاء الاستعمار في افريقيا . لديها دور خاص تقوم به ومسؤولية خاصة ازاء قضية إنهاء الاستعمار في القارة . واهتمام مصر هذا منبثق عن ايمانها الراسخ بالمصير المشترك للشعوب الافريقية . وظلت مصر ، شعوراً بمسؤولياتها عن مساعدة الشعوب الشقيقة في افريقيا في كفاحها ضد الاستعمار ، تؤيد قضيتها المشروعة سياسياً ومادياً .

٤ - ولم تأل مصر جهداً في دعم حركات التحرير الافريقية . وفتحت جميع هذه الحركات مكاتب لها في القاهرة قامت فيها بحملة تاريخية تستهدف زيادة وعي الرأي العالمي بقضية انتهاء الاستعمار . وتزعمت مصر مجهوداً سياسياً عالمياً النطاق يهدف إلى تأييد رفض البلدان الافريقية للاستعمار وتطلعاتها إلى الحرية والاستقلال . فواصلت الدفاع عن القضية المشروعة للشعوب الافريقية في عدة محافل دولية واقليمية إلى ان تكلل كفاحها بالنجاح فنالت الحرية التي طالما تافت إليها .

٥ - وأيدت مصر ، وفاء بالتزامها بقضية إنهاء الاستعمار في افريقيا انهاءً تاماً ، حق الشعب الناميبي غير القابل للتصرف في تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني في ناميبيا موحدة . ورحبت مصر بالجهود الدبلوماسية الرامية إلى تمهيد السبيل لتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) واستضافت في القاهرة جلسة من سلسلة الجلسات الحاسمة التي عقدها بشأن هذا الموضوع . كما ساهمت بوحدة شرطة في فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا .

٦ - وأيدت مصر ، تطلعا منها إلى عالم خال من الاستعمار ، قرار الجمعية العامة ٤٧/٤٣ المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ الذي أعلنت فيه الجمعية العامة العقد الدولي للقضاء على الاستعمار .

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

[الامل : بالانكليزية]

[٢٩ أيار/مايو ١٩٨٩]

فيما يتعلق ببريطانيا والاقاليم البريطانية المتبقية القليلة غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، فإن عهد الاستعمار قد ولى . وتتمتع شعوب تلك الاقاليم بمركز يتفق مع رغباتها : واختيارها هو الابقاء على صلاتها ببريطانيا . ولهذا فإن العقد الدولي المقترح للقضاء على الاستعمار لا صلة له بهذه الاقاليم . وترى الحكومة البريطانية عدم وجود حاجة إلى مثل هذا العقد ولا إلى تكريس وقت وموارد لوضع خطة عمل على النحو المتوخى في الفقرة ٢ من القرار ٤٧/٤٣ .

نيوزيلندا

[الاصل : بالانكليزية]

[٢٣ أيار/مايو ١٩٨٩]

١ - إن نيوزيلندا ترحب باهتمام الأمين العام بعملية إنهاء الاستعمار ، كما ترحب بصفة خاصة بدوره المباشر في إعداد خطة عمل تستهدف تحقيق عالم خال من الاستعمار .

٢ - ومن رأي نيوزيلندا أن المبادئ المتعلقة بانتهاء الاستعمار مستقرة تماما ، وأن من الجدير بالأمم المتحدة وبدولها الاعضاء أن تستمر في الاسترشاد بها . فالقضاء على الاستعمار يتطلب بشكل عام الالتزام بالمبادئ التوجيهية القائمة ، بدلا من البحث عن الجديد من النهج والمبادئ . والمبادئ التوجيهية الواردة في المادة ٧٣ من ميثاق الأمم المتحدة ، والتي جرى تفصيلها في قراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ، و ١٥٤١ (د - ١٥) ، ينبغي أن يعاد تأكيدها في أي خطة للعمل ، وأن يُمتثل لها دون استثناء من قبل الدول القائمة بالإدارة . وثمة أهمية خاصة ، في هذا الصدد ، للالتزام هذه الدول القائمة بالإدارة بإرسال المعلومات ، على النحو الوارد في الفقرة ٧٣ (هـ) من الميثاق .

٣ - ونيوزيلندا تعتقد أن نظر الأمم المتحدة في حالات خاصة من حالات إنهاء الاستعمار ينبغي أن يظل متسما بالتفهم والمرونة . وقد كان هذا طابعا مميزا لعملية إنهاء الاستعمار في منطقة جنوب المحيط الهادئ ، حيث كان الاضطلاع بهذه العملية حتى اليوم متمشيا مع تلك الثقة الكبيرة المنوطة بالأمم المتحدة وبشأن الدول المعنية القائمة بالإدارة . ففي منطقة جنوب المحيط الهادئ ، شرع عدد من البلدان في ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وبلغ كامل استقلاله ، تحت إشراف الأمم المتحدة . وفي بعض الاقاليم الأخرى ، اقتضت رغبة السكان عدم اختيار طريق الاستقلال الكامل ؛ وقد كان الحل البديل ، بالنسبة لتلك الاقاليم التي أرادت في ظل إشراف الأمم المتحدة أن تحتفظ بمصيرها مع الدولة التي كانت قائمة بالإدارة ، هو الحكم الذاتي في إطار الارتباط الحر . وفي حالة توكيلاو ، وهو إقليم لا يتمتع بالحكم الذاتي وتقوم نيوزيلندا بإدارته وبتقديم تقارير منتظمة عنه إلى الأمم المتحدة ، كان من رأي السكان أن الاستقلال لا يجوز له ، في الوقت الحاضر على الأقل ، أن يكون هو الهدف الأساسي . ونيوزيلندا تحترم رغبات هؤلاء السكان ، وتأمل في أن يظل المجتمع الدولي بدوره ممثلا لها .

٤ - وعند القيام مستقبلا بالنظر في حالة الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، ستستمر حكومة نيوزيلندا في الالتزام بأحكام القرارين ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥) وبالمبادئ المرفقة بالقرار الأخير ، كما أنها ستحتفظ بشدة اهتمامها بهذه الأحكام وبذلك المبادئ . وهي ترى ، بالتالي ، أن أي عمل من أعمال تقرير المصير ، ينبغي له ، من بين جملة أمور ، أن يتضمن عرض مجموعة كاملة من الاختيارات ، وأن يسبقه تشقيف للسكان على نحو سليم وغير متحيز ، كما أن ممارسة الحق في تقرير المصير لا يمح لها أن تكون مرتبطة بتوقيع جزاءات علنية أم سرية .

٥ - وفي الوقت الذي تضع فيه نيوزيلندا في اعتبارها أن ثمة سجلا ناجحا لعملية إنهاء الاستعمار تحت رعاية الأمم المتحدة ، فإنها ترى أن ما تبقى من حالات الاستعمار قد يتضمن صعوبات خاصة . وفي مثل هذه الحالات ، تعتقد نيوزيلندا رغم ذلك أن الدولة القائمة بالإدارة تتحمل مسؤولية واضحة تتمثل في القيام ، بأسرع ما يمكن وبالتشاور مع السكان المعنيين ، بتهيئة الظروف اللازمة للاضطلاع بعملية لتقرير المصير وفق مبادئ الأمم المتحدة وتحت إشرافها . ويجب التسليم بأن السكان المعنيين قد يحبذون ، في بعض الحالات ، اتباع نهج طويل الأجل فيما يتصل بتقرير المصير .

ثالثا - الردود الواردة من الدول غير الأعضاء

جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

[الأصل : بالانكليزية]

[٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٩]

١ - ترى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أن الكفاح من أجل التحرير الوطني في البلدان المستعمرة هو كفاح ينشد تحرير إقليم وشعب من الاستعماريين وإقامة سيادة وطنية في البلد بكامله .

٢ - إن جميع أشكال ومظاهر الاستعمار تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وتشكل تهديدا خطيرا للوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية وللسلم والامن العالميين ككل .

٣ - وقد أعربت حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية عن تأييدها لكفاح الشعوب من أجل التحرير الوطني في البلدان المستعمرة ولكفاح جميع الحكومات والشعوب من أجل استرداد أقاليمها التي اغتصبها الاستعماريون .

٤ - وترحب حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين (القرار ٤٣/٤٧) بإعلان الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ العقد الدولي للقضاء على الاستعمار ، الذي يهدف إلى الانتهاء التام والمبكر للاستعمار على المستوى العالمي .

٥ - وترى حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية كذلك أن اتخاذ خطوات وتدابير ملموسة تنص على منح الاستقلال للشعوب المستعمرة وعلى حقها في اختيار نظمها السياسية بحرية والتمتع بتطورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وفقا لاحكام ميثاق الأمم المتحدة وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، واتخاذ إجراءات تهدف إلى إنهاء جميع المحاولات والمظاهر التي تشجع على الاحتلال العسكري ، والتدخل المسلح ، والتخريب وإقامة نظم حكم عميلة والتقويض الجزئي والكلي للوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية لأي أمة ، أمر ينبغي النظر فيه على النحو المناسب وأن ينعكس في خطة عمل تستهدف تحقيق عالم خال من الاستعمار مع مقدم القرن الحادي والعشرين .

رابعاً - الردود الواردة من المؤسسات

الداخلية في منظومة الأمم المتحدة

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

[الاصل : بالانكليزية]

[٣ نيسان/ابريل ١٩٨٩]

في هذا الصدد ... ليس لدى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) تعليق معين على قرار الجمعية العامة ٤٧/٤٣ . إلا أننا لاحظنا مع الارتياح ، أن القرار يتمشى مع القرار ٢٤ م/٢٣ - ١ بشأن إسهام اليونسكو في إقرار السلام ومهامها فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وإزالة الاستعمار والعنصرية الذي اتخذته المؤتمر العام في دورته الرابعة والعشرين بتاريخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ والذي دُعي بموجبه المدير العام إلى تقديم تقرير بهذا الشأن إلى المؤتمر العام في دورته الخامسة والعشرين .

منظمة الطيران المدني الدولي

[الاصل : بالانكليزية]

[٦ آذار/مارس ١٩٨٩]

تقوم منظمة الطيران المدني الدولي ، بوصفها وكالة منفذة بالنيابة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقديم مساعدة تقنية إلى عدد من الاقاليم التابعة لتمكينها من الاعتماد على نفسها في مجال الطيران المدني الدولي ... وفيما يتعلق بناميبيا تواصل منظمة الطيران المدني الدولي التعاون مع مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، في إطار تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وتدعوه لحضور اجتماعات المنظمة التي تتناول مسائل تتعلق بالمنطقة ذات الصلة . وتشترك المنظمة مشاركة فعالة في برنامج بناء الدولة الناميبية ؛ وبرنامج الزمالات التدريبية في مجال الطيران المدني الذي يموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، والذي ينفذ بصورة كاملة منذ عدة سنوات بعد قيام مستشار بتقييم الاحتياجات المتعلقة بالطيران المدني ، يجري حاليا توسيعه مرة أخرى . كما تقدم منظمة الطيران المدني الدولي المشورة إلى مغوض الأمم المتحدة لناميبيا فيما يتعلق بالحاق موظفين مدربين بإدارات الطيران المدني وخطوط الطيران التابعة للبلدان الافريقية الاخرى لاكتساب خبرة عملية .

منظمة الصحة العالمية

[الاصل : بالانكليزية]

[٨ أيار/مايو ١٩٨٩]

١ - تؤيد منظمة الصحة العالمية إعلان الأمم المتحدة للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠ العقد الدولي للقضاء على الاستعمار ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٧/٤٣ المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ . وبالفعل ، فبعد شهرين فقط من اعتماد الجمعية العامة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في عام ١٩٦٠ ، أحاطت جمعية الصحة العالمية الرابعة عشرة علما بالإعلان وأعربت عن اعتقادها بأن لمنظمة الصحة العالمية " ... دورا هاما تقوم به من أجل تعزيز الحق الاساسي والثابت للبلدان والشعوب المستعمرة في الحرية والاستقلال وذلك بالمساعدة في رفع مستويات الصحة الجسمية والعقلية ، وأن إحدى المهام العاجلة لمنظمة الصحة العالمية هي مساعدة

البلدان الحديثة الاستقلال وتلك التي تتأهب للاستقلال ، على التغلب على نقص البرامج الصحية والافتقار الشديد إلى العاملين الطبيين والصحيين المدربين" (القرار ج ص ع ١٤ - ٥٨) .

٢ - وقدمت منظمة الصحة العالمية مساعدة في مجال الصحة إلى سكان الاقاليم المستعمرة ودعت ممثلي حركات التحرير إلى حضور اجتماعاتها بصفتهم مراقبين ، من أجل تيسير فهم المنظمة للاحتياجات والمشاكل الصحية للشعوب التي يمثلون أمانيتها .

٣ - وأعلنت جمعية الصحة العالمية أن الصحة حق أساسي للإنسان وهدف اجتماعي عُلّسى مستوى العالم كله ، وأنها تعد أمرا جوهريا للوفاء بالاحتياجات الأساسية للإنسان ولنوعية الحياة . وعلاوة على ذلك ، أكدت الجمعية من جديد أن الهدف الدستوري النهائي لمنظمة الصحة العالمية هو أن تبلغ جميع الشعوب أرفع مستوى صحي ممكن وقررت أن يكون الهدف الاجتماعي الرئيسي للحكومات ومنظمة الصحة العالمية خلال العقود القادمة هو بلوغ جميع مواطني العالم ، قبل عام ٢٠٠٠ ، مستوى من الصحة يسمح لهم بأن يعيشوا حياة منتجة اجتماعيا واقتصاديا (القرار ج ص ع ٢٠ - ٤٢) .

٤ - وفي ضوء المبادئ المذكورة أعلاه فإن منظمة الصحة العالمية تعرب عن تأييدها للعقد الدولي للقضاء على الاستعمار وتجدد الاعراب عن استعدادها للمساعدة ، كما فعلت من قبل ، في تحقيق الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ .

الحواشي

(١) انظر A/S/15/AC.1/12 .
